رئيس التحرير رئيس مجلس الادارة
فخري كريم

جريدة سياسية يومية

16 صفحة
500 دينار

المدى

اليـــــوم في

٢٩ آب الجاري موعدا لامتحانات الدور الثاني لطلبة الدراسة الاعدادية

بغداد / سها الشيخلي

قال معاون مدير عام الامتحانات العامة في وزارة التربية نعمة حربي: ان موعد الامتحانات للدور الثاني لطلبة الدراسة الاعدادية في عموم البلاد ستجري بتاريخ ٢٩ اب الجاري.

وقال حربي في تصريح لـ(المدى) ان هذا الموعد سيشمل «طلبة الغش الجماعي» في محافظة الانبار والبالغ عددهم ٢٢٠٠ طالب، مشيرا الى ان امتحانهم سيجري في محافظة الانبار خلافا لما ذكرته وزارة التربية في وقت سابق من ان الامتحانات لهؤلاء الطلبة ستجري بتاريخ ٢٢ اب الجا ري في بغداد. واوضح حربي ان الوزارة اقترحت اجراء امتحانات طلبة الانبار بكلية الزراعة في بغداد، الا ان هذا المقترح لم تتم المصادقة عليه حتى الوقت الحاضر.

http://www.almadapaper.com Email: almada@almadapaper.com

العـدد (1589) السـنـة الـسـابـعـة - الاثـنـيـن (24) آب 2009

طالباني والمالكي يؤكدان اهمية التعاون بين الرئاسات الثلاث

مجلس الرئاسة يشكل صندوقاً وطنياً لاغاثة المتضررين

الرئيس طالباني خلال اجتماعه مع المالكي امس ..

بغداد / المدى

عقد مجلس الرئاسة، عصر أمس الاحد في قصر السلام ببغداد، اجتماعا لمناقشة تطورات الاوضاع الامنية الاخيرة، حيث جرى بحث الخطوات التي يجب اتخاذها من قبل المؤسسات المعنية ومساعدة عوائل الشهداء والجرحى و المتضررين و محاسبة المقصرين، بالاضافة الى تحديد ستراتيجية الامن في الدولة.

و عقب انتهاء الاجتماع، اعلن الرئيس جلال طالباني، في بيان للمجلس عن سلسلة من القرارات التي تم اتخاذها بشأن الاوضاع الامنية الاخيرة. مشيرا الى عدد من الرسائل التي وجهها المجلس الى رئاستي مجلس الوزراء ومجلس النواب بخصوص تدارك الاوضاع الامنية. واشار البيان إلى ضرورة ان تتولى المؤسسات الحكومية المسؤولة كافة واجباتها باسرع وقت من اجل مساعدة المواطنين المتضررين لاستعادة حياتهم الطبيعية باسرع وقت.. وكذلك تقديم الاسعافات والعلاجات للجرحى سواء داخل البلاد او خارجها.. واعانة عوائل الشهداء ودعم مبادرة فتح صندوق اغاثة وطني لدعم هذا المجهود الذي يضاف الى تخصيصات رسمية من الدولة.

كما أيد المجلس التوصيات التي تقدمت بها لجنة الأمن والدفاع في مجلس النواب الى هيئة الرئاسة والقاضية بين امور اخرى بتشكيل لجنة اختصاصية يشرف عليها مجلس النواب لتحديد استراتيجية الامن في الدولة وكذلك التحقيق في التفجيرات الاخيرة ومحاسبة المقصرين وتشكيل هذة اللجنة فوراً على ان تضم ممثلين عن الرئاسات الثلاث اضافة الى لجنة الامن والدفاع في مجلس النواب، وضرورة اعادة النظر بالتدابير والاجراءات الامنية المعتمدة بهدف تطويرها و تعزيزها وبما يتناسب مع خطورة التحديات الراهنة . وأهمية تلاحم جميع مؤسسات الدولة وتطمين الشعب العراقي والراي العام على مواجهة هذه الاعمال الارهابية بكل تصميم وحزم لتفويت الفرصة على اعداء العراق في تدمير مؤسسات الدولة وتعطيل العملية السياسية .

وسبق الاجتماع لقاء للرئيس طالباني مع رئيس الوزراء نوري المالكي، حيث جرى بحث مجمل التطورات السياسية و الامنية في البلاد.

وسلط رئيس الوزراء الضوء على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب التفجيرات الارهابية الاخيرة في بغداد و السبل اللازمة لتفويت الفرصة على القوى الارهابية و الظلامية من اعداء العراق. كما تم التأكيد اثناء اللقاء على اهمية تعزيز التعاون و التنسيق الضروريين بين رئاسات الدولة من اجل تقوية وحدة الصف و التلاحم الوطني، لمجابهة التحديات التي تواجهها العملية السياسية في العراق. كما جرى التطرق الى خارطة التحالفات السياسية بين القوى و الاحزاب، استعدادا للانتخابات النيابية المقبلة. وفي اطار السعي لبحث مجمل التطورات السياسية والامنية في البلاد اطلع رئيس الوزراء نوري كامل المالكي رئيس الجمهورية جلال طالباني على الاجراءات التي اتخذتها الحكومة عقب التفجيرات الارهابية الاخيرة في بغداد والسبل اللازمة لتفويت الفرصة على القوى الارهابية والظلامية من اعداء العراق. وتم التأكيد خلال اللقاء على اهمية تعزيز التعاون والتنسيق الضروريين بين الرئاسات الثلاث من اجل تقوية وحدة الصف والتلاحم الوطني لمجابهة التحديات.

الى ذلك تزامنت الوعود التي اطلقها المالكي بالكشف عن المتورطين «من إقليميين ومحليين» وفقا لنتائج التحقيقات التي يخضع لها المعتقلون، مع اعلان قوة تابعة للجيش اعتقالها خلية بعثية مكونة من ٢٥ ارهابيا في منطقة حي الموظفين التابع لقضاء المحمودية.

وقال المالكي في كلمة بمناسبة شهر رمضان: إن القوى الأمنية ما تزال تمتلك المبادرة لإدارة المواجهة مع الجماعات الإرهابية وتحقيق مزيد من الانتصارات رغم الثغرات التي تحدث هنا أوهناك، على حد تعبيره. واوضح المالكي: ان الاجهزة الامنية استطاعت ان تعتقل المتورطين بهذه الجرائم وهم رهن التحقيق حاليا، لافتا الى ان نتائج التحقيق معهم ستعلن تباعا على الشعب العراقي، وقال: «سنكشف المتورطين بهذه الجرائم من اقليميين ومحليين، ولن نسكت بعد اليوم عن كل متورط ولن نتساهل ايضا مع الاعلام الذي طبل وزمر فرحا لهذه الجريمة البشعة».

ودعا المالكي الكتل السياسية الوطنية الى التعاطي مع هذه الجرائم بما يتناسب مع المصلحة الوطنية العليا لان الهدف هو الجميع ، والهدف الوطن والديموقراطية والعملية السياسية برمتها، على حد تعبيره، محذرا من تسييس هذه الجرائم لان التعاطي السياسي مع الجرائم اكثر خطورة من الجرائم نفسها، على حد قوله.وشدد المالكي على انه اتخذ قرارات واجراءات مهمة لمواجهة ما اسماه بالفصل الجديد من الارهاب قائلا «اطمئن العراقيين باننا اتخذنا الاجراءات والقرارات الحاسمة لمعالجة نقاط الضعف والخلل التي استغلها الارهابيون في تنفيذ جرائمهم». واتهم المالكي من وصفهم بالبعثيين والتكفيريين بالوقوف وراء تفجيرات الأربعاء الماضي في بغداد، مشيرا إلى أن هذه القوى تهدف إلى التأثير على العملية السياسية والوحدة الوطنية وإعاقة إجراء الانتخابات التشريعية. وهذه هي أول تصريحات للمالكي منذ وقوع التفجيرات الهائلة بشاحنات ملغومة في بغداد والتي أدت لمقتل حوالي مئة شخص. وأضاف أنه يريد أن يقول للعراقيين إن الحرب مستمرة ضد المسلحين وأن قوات الامن ما زال بمقدورها مواصلة المعركة وتحقيق النصر على الرغم من وجود خروقات هنا وهناك.

علمت المدى ان رئيس الجمهورية جلال طالباني تبرع بمبلغ قدره ٤٠٠ مليون دينار عراقي، فضلا عن ١٠٠ ألف دولار اميركي للعوائل المتضررة، في مبادرة لدعم صندوق الاغاثة الوطني.

.. وعمليات بغداد تعرض اعترافات مدبر هجوم وزارة المالية

بغداد / المدى

عرضت السلطات العراقية امس الاحد شريط فيديو يتضمن تسجيلا لاعترافات قيادي رفيع في حزب البعث المنحل (جناح محمد يونس الاحمد)، اكد خلالها مسؤوليته عن الهجوم الانتحاري الذي استهدف وزارة المالية الاربعاء.

وقال المتحدث باسم عمليات بغداد، اللواء قاسم عطا ان «المتهم هو المسؤول الرئيس عن العملية الانتحارية التي استهدفت وزارة المالية الاربعاء».

من جانبه، قال المتهم الذي عرف نفسه باسم وسام علي كاظم (٥٧ عاما) في التسجيل الذي عرضه عطا «تلقيت اتصالا من مسؤولي الحزبي سطام فرحان في سوريا الذي امرني بتنفيذ هجمات لزعزعة النظام في العراق».

واضاف كاظم الذي كان ضابطا في الشرطة وتولى منصب مدير شرطة المقدادية عام ١٩٩٥ «اتصلت بدوري بشخص في المقدادية وقام بتهيئة السيارة في الخالص».

وتابع «قام هذا الشخص الذي لديه معارف في نقاط التفتيش بتسهيل مرور السيارة من سيطرة الراشدية وفي بغداد لقاء مبلغ عشرة الاف دولار».

واضاف ان «السيارة اتجهت عبر الطريق السريع وصولا الى وزارة المالية حيث وقع التفجير».

واشار الى انضمامه لصفوف حزب البعث عام ١٩٧٣ وتدرجه حتى منصب عضو فرع عام ٢٠٠٢.

ووعد عطا بكشف مسؤولين اخرين عن هجمات الاربعاء قائلا «سنعرض خلال الايام القليلة القادمة اشخاصا اخرين بعد اكتمال التحقيقات».

ونقلت قناة «العراقية» الفضائية، بعد كشف الاعترافات، خبر اعتقال المسؤولين عن نقاط التفتيش المنتشرة على الطريق الرئيسي من شمال بغداد حتى موقع وزارة المالية. واستهدفت بغداد الاربعاء سلسلة هجمات، بينها هجومان انتحاريان بشاحنتين مفخختين استهدفا وزارتي الخارجية والمالية. وخلفت الهجمات نحو مئة شهيد وحوالى ٦٠٠ جريح.

المفوضية تتوقع مواجهة صعوبات في حال عدم إقرار قانون الانتخابات

بغداد / المدى

كشف رئيس الادارة الانتخابية في المفوضية العليا للانتخابات القاضي قاسم العبودي امس (الاحد) عن مواجهة المفوضية صعوبات في تسجيل الكيانات المرشحة في حال عدم اقرار قانون انتخابات جديد بعد شهر من الان وهي مهلة تحديث سجل الناخبين الذي انطلق أمس رسميا.

وقال العبودي بحسب (أكانيوز) انه فتحت مراكز تحديث سجل الناخبين ابوابها في جميع محافظات العراق والبالغة ١٠٧٩ مركزاً» .

واوضح العبودي ان «المفوضية قامت برفع عدد مراكز تحديث سجل الناخبين الى ضعف ما كانت عليه في الانتخابات السابقة بغية تسهيل مهمة الناخب في تحديد بياناته والوصول الى مراكز تحديث سجل الناخبين»..

واضاف: ان «تحديد مراكز تحديث سجل الناخبين يتزامن مع النجاح الذي حققته المفوضية في توزيع بطاقة معلومات الناخب».

استقرار الوضع الصحي للسيد الحكيم بعد نقله الى لمستشفى

بغداد / المدى

شهدت صحة السيد عبد العزيز الحكيم تراجعا صحيا الامر الذي استدعى نقله الى المستشفى.

جاء ذلك في بيان صادر عن المجلس الاعلى الاسلامي العراقي تلقت (المدى) نسخة منه امس الاحد. وافاد البيان ان الفريق الطبي المتخصص الذي يشرف على علاج السيد الحكيم اكد ان وضعه الصحي بات تحت السيطرة، مشيرا الى ان الوضع الصحي للسيد عبد العزيز الحكيم واجه تراجعا تطلب نقله الى المستشفى مجددا حيث يخضع في الوقت الراهن الى متابعة دقيقة من قبل فريق طبي متخصص.

مطالبات بعقد مصالحة وتوافق بين القوى السياسية

زيباري يجري اتصالات تمهد لاجتماع عاجل لدول الجوار

بغداد / نصير العوام

فيما بدأت الحكومة تحركا على المستوى الدبلوماسي الخارجي مع دول الجوار، دعت بعض الشخصيات السياسية الى ان تتسق هذه التحركات الخارجية مع مصالحة و توافق بين القوى السياسية في الداخل.

يأتي ذلك في وقت، اجرى فيه وزير الخارجية هوشيار زيباري اتصالا هاتفيا مع نظيرة الايراني منوشهر متكي، بحث خلاله امكانية عقد اجتماع عاجل لدول جوار العراق لمناقشة العلاقات الثنائية بين البلدين وامكانية عقد بعض الاتفاقات الستراتيجية.

وفي هذا السياق، قال النائب عن الائتلاف العراقي الموحد كمال الساعدي: ان الحكومة تمتلك وثائق تدين بعض دول الجوار بالتدخل في الشأن الداخلي. واضاف الساعدي في تصريح لـ(المدى) امس الاحد: ان لدى الحكومة وثائق واشرطة فيديو تحمل اعترافات لاشخاص ومجاميع مسلحة تمول من قبل بعض دول الجوار. وعد الساعدي عقد اجتماع عاجل لدول الجوار جزءاً من تحرك الحكومة لالزام هذه الدول باحترام العراق وعدم التدخل بشانه الداخلي، مطالبا الحكومة بتفعيل مشروع طرح خلال الفترة الماضية ينص على إدراج الاعمال الارهابية في العراق ضمن جرائم ابادة الجنس البشري.

من جهته، اكد النائب عن التحالف الكردستاني محمود عثمان ان اجتماع دول الجوار في الوقت الحاضر مناسب لغرض حث تلك الدول على عدم التدخل بالشأن العراقي، واضاف محمود في اتصال هاتفي مع (المدى) امس: ان عقد اجتماع مع دول الجوار او اي تحرك خارجي يجب ان يستبق بمصالحة وطنية او توافق بين الاحزاب والكتل السياسية، كون الخلافات السياسية تشكل جزءا من المشكلات الامنية. ودعا عثمان الى عقد اجتماع عاجل مع دول الجوار بأقرب وقت ممكن توقع هذه الدول من خلاله على وثيقة تنص على عدم التدخل في الشأن العراقي الداخلي.

الى ذلك، قال النائب عن كتلة التضامن قاسم داود ان عقد اجتماع عاجل يجمع العراق بدول الجوار الاقليمي خطوة اولى على الطريق الصحيح في التحرك نحو المجتمع العربي والدولي، وسيسهم بشكل صريح في حث دول جوار العراق على ايقاف تدخلها في الشأن الداخلي. واضاف داود في تصريح لـ(المدى) امس: مع التحرك الخارجي يجب اخذ تعهدات من دول الجوار بعدم التدخل في الشأن العراقي. مشيرا الى ان هذا الاجتماع لابد ان يخرج بضرورة تحجيم الارهاب وتجفيف منابعه.

تحذير أممي من موجة جديدة لوباء إنفلونزا الخنازير

جنيف/ وكالات

حذرت منظمة الصحة العالمية من موجة ثانية لفيروس انفلونزا الخنازير «المتقلب الاطوار» الذي فتك بنحو ١٨٠٠ شخص في وقت يستعد فيه النصف الشمالي للكرة الارضية لبدء الفصل البارد المواتي لانتشار الوباء.

وقالت مديرة منظمة الصحة العالمية مارغرت تشان: على العالم ان ينتبه للاخطار التي قد تواجهه في حالة عدم اتخاذ الاجراءات اللازمة للحد من المرض وتابعت اننا وازاء ذلك لا يمكننا القول ان كان الاسوأ قد مر او انه على وشك الوصول.

وشددت مارغريت على وجوب ان يكون الجميع على استعداد لاي مفاجأة يخبئها لنا هذا الفيروس الجديد المتقلب الاطوار مضيفة يجب ان نكون مستعدين لموجة ثانية وحتى ثالثة كما رأينا بالنسبة لتفشي الاوبئة السابقة.

ومع اقتراب فصل الخريف تقف دول الشمال على خط المواجهة فيما بدأ الوباء بالتراجع في المناطق المعتدلة في النصف الجنوبي للكرة الارضية حيث تفشى خلال الشتاء.

وكانت وتيرة انتشار الفيروس ايه-اتش١ان١ قوية وسريعة الى درجة انه حل مكان الانفلونزا الموسمية كما اقرت منظمة الصحة العالمية.

ومنذ ظهورها في اذار تمكنت هذه الانفلونزا الجديدة من الانتشار في ١٧٧ بلدا حيث تسببت بوفاة ١٧٩٩ شخصا واصابت اكثر من ١٨٢ الفا اخرين بحسب تقديرات منظمة الصحة العالمية التي تعتبر ان هذه الارقام اقل بكثير من الواقع.

واكد احد المتحدثين باسم الوكالة الاممية غريغوري هارتل ان «منظمة الصحة العالمية ما زالت في حالة تعبئة وقلقة» مذكرا بان الفيروس لم يمض بعد شتاءه الاول في النصف الشمالي من الكرة الارضية حيث يعيش خمس او سدس سكان العالم.

والقلق يزداد خصوصا وان الانفلونزا التي تتوضح معالمها ببطء، تبدو في نهاية المطاف «اكثر قوة» من الانفلونزا الموسمية حتى وان بقيت غالبية الحالات غير خطرة.

وبحسب منظمة الصحة فقد طلبت دول الشمال اكثر من مليار جرعة لقاح يعتبر بمثابة اقوى سلاح لمكافحة المرض.

وتعمل اكثر من شركة ادوية في العالم اجمع بشكل حثيث لانتاج الدواء لكن الدواء لن يكون جاهزا قبل تشرين الاول.

تفاصيل ص٧

تلميحات بتشكيلة جديدة للائتلاف لاتضم «الدعوة»

بغداد / المدى

اكدت مصادر مطلعة ان الاعلان عن الائتلاف الوطني العراقي الموحد سيكون من دون حزب الدعوة الاسلامي برئاسة امينه العام نوري المالكي . واشارت المصادر لـ (المدى) ان تشكيلة الائتلاف النهائية ستضم المجلس الاعلى الاسلامي والتيار الصدري وكتلة التضامن المستقلة وتيار الاصلاح الوطني والمؤتمر الوطني العراقي بالاضافة الى حزب الدعوة تنظيم العراق جناح العنزي .في غضون ذلك اعلن المجلس الاعلى الاسلامي ان الاعلان عن الائتلاف الجديد سيتم في موعده المقرر صباح اليوم الاثنين. وذكر بيان صحفي صدر عن المجلس امس وحصلت المدى على نسخة منه ان الشيخ همام حمودي ممثل زعيم للائتلاف العراقي الموحد السيد عبد العزيز الحكيم كان قد ترأس اجتماعا للائتلاف امس جرى خلاله وضع اللمسات الاخيرة على اعلان الائتلاف الوطني العراقي.

تفاصيل ص٢

تدخل خارجي.. ومصالحة مع أشباح

رئيس التحرير

افتتاحية المدى

أكدت كلمات رئيس الوزراء ووزير الخارجية أمس الأول السبت وقوف جهات إقليمية وراء تفجيرات الأربعاء، ولم يتضح بالضبط ما إذا كان هذا الوقوف مباشراً، بمعنى صلته المباشرة بحادث الأربعاء، أم أنه يأتي في السياق العام الذي يجري عنه الحديث الجاري منذ ست سنوات عن تدخل خارجي ودعم إقليمي للعنف والإرهاب، من دون التطرق إلى تفاصيل ووثائق واعترافات..كما أن تصريحات أمس الأول بقيت، هي الأخرى، في إطار التعميمات التي تلمّح وتتفادى أن تصرّح، حيث لم تجر تسمية أي طرف إقليمي متورط وما هو مستوى وشكل تورطه، مع وعد من رئيس الوزراء بالكشف عن المتورطين في ضوء التحقيق الجاري.

هذه هي المرة الأولى التي يسمع فيها الشعب حديثا من مسؤولين بهذا المستوى عن قبض على مجرمين وعن تورط خارجي في حادث إجرامي محدد..فالتصريحات السابقة التي كانت تنطلق من (قادة) أمنيين، بمواقع مختلفة، وشخصيات حزبية وبرلمانية متفاوتة المستويات، فقدت أية قيمة عملية أو معنوية لها، مع تكرارها وعدم الوصول إلى نتيجة واضحة منها، ، بل ان المواطنين كانوا يتوقعون تكرارها وتكرار الإعلان قبلها عن القبض على الفاعلين في أعقاب أي فعل إجرامي إرهابي، وكان المواطنون يرون في هذه التصريحات محاولة ساذجة لامتصاص غضب شعبي عادةً ما ينفجر تحت ضغط المعاناة والتضحيات، ويخبو على أمل أن تستقيم الأمور التي لم تستقم حتى الآن.

فلو أن ذاكرةً نشيطة تستعيد بنباهة أعداد الذين قُبض عليهم كمسؤولين عن تفجيرات وجرائم في أعقاب حدوثها، حسب تصريحات (القادة) الأمنيين، لأصبحنا أمام أعداد كبيرة تستحق أحكام الإعدام التي ما زالت سارية المفعول.. لكن واقع الحال يذهب عكس هذا تماماً. فمن حُكم عليهم بالإعدام لم يتعد عدد الأصابع.. وبما يعني إما قصور القضاء أو كذب إعلانات أولئك (القادة).. وهما حالان لا ينبغي السكوت عنهما، بل هما جزء من السلوك والتصرف اللذين من شأنهما إدامة الفشل في إجراءات مكافحة الإرهاب والعنف والجريمة التي تحصد أرواح العشرات يومياً.

شعبياً، يجري الحديث عن فساد في مراحل معينة من التحقيق، يُطلَق بمقتضاه مجرمون خطرون مقابل آلاف من الدولارات.. مثلما يجري الحديث، رسمياً وشعبياً، عن إطلاق الأميركان سراح مثل أولئك المجرمين الذين قيل إن منهم مَن عاد إلى ممارسة الجريمة.. وثمة حديث آخر عن أبرياء أو محكومين قضوا محكومياتهم وما زالوا يرزحون في السجون.. وسوى هذا فإن داعمين أو مساندين أو متورطين معروفين في عمليات إرهابية ما زالوا يتنعمون بحرية التحرك والعمل والتصريح، لا لشيء سوى لأنهم من طراز خاص ووزن سياسي ثقيل ويحظون بضمانات أميركية أو إقليمية لا تسمح بالتحرش بهم والقول لأي منهم (على عينك حاجب).

ولو صح بعضٌ من هذا كله فإنه جزء من الهدم المستمر المحايث لبناء القدرات الأمنية وصرف المليارات عليها، وهو جزء من توفير المناخ الطبيعي لنمو الإرهاب وتطوّر وسائله وإمكاناته.

في حال كهذا.. ما جدوى الحديث عن ضرورة العمل على وقف التدخل الخارجي؟ ألا تغري مثل هذه البيئة الفاسدة والمتحللة أياً كان للاستثمار الأمني والسياسي في العراق؟ خصوصاً أن العراق منطقة جاذبة لمثل تلك الاستثمارات القاتلة التي تتصارع عبرها دول إقليمية لها مصالحها في تعويق بناء عافية العراق الاقتصادية والسياسية، مثلما لها مشاكلها المباشرة مع العراق، كعراق، باختلاف نظمه السياسية.

كثيرون ممن وجدوا أنفسهم سياسيين ونوابا في البنية السياسية العراقية المشوهة انبروا في أعقاب جريمة الأربعاء ولا همَّ لهم سوى العمل على تبرئة طرف إقليمي واتهام آخر من دون أدنى شعور بالمسؤولية الوطنية والشعبية..إنهم المثال على العمالة التي تعرض خدماتها للمستثمر الأمني السياسي الإقليمي، قابضةً أو ستقبض.

يستمر هؤلاء في الحديث عن (مصالحة وطنية)، فهي وسيلتهم لينمازوا عن وضع سياسي هم فيه يتمتعون بامتيازاته العالية، للاستثمار المحلي، وهم خارجه مطالبون بمصالحة وطنية، لدواعي الاستثمار الخارجي.

لكن.. لا هؤلاء ولا الدول الإقليمية المجاورة وغير المجاورة ولا جامعة الدول العربية ولا الولايات المتحدة ولا سواها من المنادين بمصالحة وطنية عراقية لازمة لاستقرار العراق، أمنياً وسياسياً، قادرون أو راغبون بإعطاء توصيف واضح ومحدد للمصالحة ولا أطرافها.

المطلوب من العراقيين أن يتصالحوا مع أشباح.

المفروض أن يستمر هذا الكلام الشبحي عن مصالحة مع أشباح.

هكذا تستطيع أن تفهم الدوافع الإقليمية من اللوك بالمصالحة..إنها مصالحة شبحية لا يمكن تحديدها، ومن ثم يسمح هذا اللا تحديد باستمرار المشكلة العراقية ومعها استمرار التدخل الإقليمي.

لا مصلحة لأي من دول الجوار في المصالحة بين النظام السياسي العراقي وأيٍّ من الأشباح المطلوب التصالح معها.

إن الكلام المتداول عن عصابة عزة الدوري أو سواه هو ضرب من الإمعان في التدمير الاجتماعي السياسي الاقتصادي الأمني العراقي. فالكل يدرك أن المصالحة مع هؤلاء ضرب من المستحيل الذي يتوافق عليه الطرفان: النظام السياسي العراقي وعصابة الدوري، بل ان دول الجوار، تعرف قبل سواها، أن هؤلاء قد أُخرجوا والى الأبد من المعادلة السياسية في العراق، بوصفهم مجرمين ومنبوذين من كل مكونات المجتمع العراقي ومطلوبين للعدالة.وسيكون السعي الأميركي لإعادة تأهيل مثل هؤلاء القتلة جزءا من التخبط الأميركي وعودة متأخرة تجاوزها الزمن للفكرة الاميركية ما قبل التغيير التي كانت تريد القضاء على صدام والإبقاء على الهيكل العام لسلطته. بل ان العودة الاميركية لمثل هذه الفكرة بعد تدميرهم الدولة والإجهاز على مؤسساتها هو شكل من الانتحار السياسي في بلد تجاوز شوطا مهما في بناء تجربته وتعرفه على نعمة الحرية والديموقراطية بكل المضار التي رافقت هذه التجربة والتي يتحمل الاميركان ، رامسفيلد وبريمر خصوصا، وزر حدوثها.

وعراقيا..لن يكون ثمة رد أبلغ من تنفيذ أحكام قضائية تأخر تنفيذها بمجرمين من أركان نظام صدام، وبقي هذا التأخير غير المبرّر والمتجاوز للدستور والقوانين أشبه بشعرة معاوية التي لا بدّ من قطعها، ليكون الأمر بعدها بمنتهى الوضوح، سواء للأميركان أم لدول الجوار أم لعصابة الدوري.

وسيكون مهما، بهذا الصدد، أن يجري الفرز داخليا وبوضوح بين مَن يؤكد على أهمية تعزيز التفاهم الوطني بين مختلف مكونات الشعب، على أسس وطنية وديموقراطية، وبين أولئك الناعقين بالمصالحة الوطنية التي يريدون بها إعادة الزمر الصدامية وعناصر القاعدة والإرهاب بمختلف مسمياتها إلى الحياة السياسية لنخر هياكل الدولة من داخلها والعودة بنا إلى دورة المؤامرات والانقلابات والاستفراد بالسلطة والطغيان بها.

لقد عبر إلى البرلمان وأجهزة الدولة، وخلافا للدستور ولإرادة الشعب، الكثير من العناصر التي لم تجد حرجا بالعمل والتصريحات لتبرير جرائم حزب صدام وسلطته المبادة، وبلغ الاستهتار بمثل هؤلاء حدَّ أن يطالبوا المجتمع والدولة بقبول تلك الجرائم، من قبيل الحروب والإبادات الجماعية في الأنفال وحلبجة والاهوار وقمع انتفاضة آذار، وعدّها فعلا وطنيا ينبغي أن يكافأ عليه صدام وعصابته ولا يستحق العقاب التاريخي الذي ناله بمحاكمة عادلة وعلنية.

لقد حدث كل هذا لأن إجراء ضرورياً لم يُتَخذ وكان بموجبه أن يُلزَم المترشحون للعمل البرلماني والحكومي بالإعلان رسميا عن إدانة السلوك الإجرامي للدكتاتورية المنهارة وتأكيد الالتزام بالعمل على منع أية فرصة تسمح بعودة مثل هذه الظواهر والمسؤولين عنها والراغبين فيها إلى الحياة السياسية الجديدة للبلد.. لم يحدث مثل هذا الإجراء، تحت ضغط ما سمي جزافاً بإجراءات المصالحة الوطنية وما تسببت به من تساهل استثمره البعض ممن تسللوا إلى العملية السياسية وعملوا وما زالوا يعملون على تدميرها، إرهابيا وسياسيا وإداريا، من داخلها.

وعملياً.. لن يكون مجدياً أي كلام عن منع التدخل الإقليمي والخارجي في الشأن العراقي من دون إجراءات داخلية واضحة في قوتها وجرأتها.. وصريحة في بلاغتها..اجراءات لا تسمح لأي مستثمر أمني سياسي بالتوفر على بيئة استثمارية مناسبة في العراق.اجراءات تجعل المواطنين بمختلف مكوناتهم وطبقاتهم يدركون حقا أن مصالحهم وحقوقهم في الإخلاص لدولتهم..وإجراءات أخرى تجتث بؤر الفساد المالي والإداري والسياسي مثلما تجتث بؤر الجريمة ومستنقعات وجودها.

والمثل العراقي يقول: أمِّن دارك..ولا تخوِّن جارك!!